الطلاق بالبراءة وصادقته الزوجة تقع بها ولم يقع الا بوجودها على الصحيح انتهى
والذي ينبغي في ذلك ان هذا بمنزلة الشرط اذ معناه ان الطلاق متوقف على
البراءة ولا يتبادر منه غير ذلك كما هو جلي بحيث فالاوجه ما نقله من نفي مشاركة
ووقد ما مدة ان تتعلق بالبراءة ولو في حال الاطلاق فخلافا للامبي فلا تتعلق
الا ان ابرأته براءة صحيحة مما لم يقع حتى بالطلاق وانه علق بذلك العشرون
اذا قالت بذلك قصد اتي بها طلاقا في او بطلا في طلاقه بائنا بالاولى انها ملكتها بعوض
ثم ان علما قدر المهر وحيث لم يسم وطء السابقة وارتدت بذلك لا يبرأ منه الا بابرائه بريء
منه والا لم يبرأ ولزمه مهر المثل هذا هو الذي يظهر من كلامهم والذي في فتاوى
الامبي اذا قالت بذلك قصد اتي بها طلاقا في طلاقه وقع لانه لا يملك الا الزوج فلا
فرق بين ان تقول ذلك له او لغيره وفي كلامه ما يدل على ان اجرت كيد ثلث
الحادية والعشرون عوضها في صداقها ارتاح قالت اجرت الله صداقي على
طلاقي فطلقها فقال الامبي فان اراد بعد اتي الارض وما فيها بذلك افترض
الهما لان المولاة سمى ذلك صداقا للعلم فانتقلت بائنا واذا لم ترد الارض
او لم يوافقها احتمل ان ينتفع عليها مثل صداقها وتطلقها بائنا وهذا اكبو اسمع
نبتا بما باع فلان انتهى واعتمد هذا موافقا لما مر عن البلقيني في الثالثة
عشر وهو متجه الثانية والعشرون قال عبد ان تبرئي ذمتي من مهرك فانت طالق فبعطى
حكمها سوا اراد ذلك ام اطلق او نوى فيها النور وان اراد بها سمني قبل
لاحتمال الثالثة والعشرون صداقا سراة مائة وخمسون مثلا فبعضا امها
الوصية عليها بخمسين ثم قالت لزوجها طلقها على موضع صداقها في ذمتي وهو مائة
وثلاثون دينارا فاحابها واتفق به الولي ابون [illegible] بالعوض المسمى وهو مائة وثلاثون في ذمة السائلة وان لفظة نظير مثلا
وقوطها في ذمتي قرينة ظاهرة فيما ذكر فلا يملك الزوج في ذمتها اذا كان
نظيره ولا يقدح فيه كون العوض مائة فاطلق العوض هو المسمى وان اخطات
في انه نظير الموخر فيستحقها في ذمة الامم ما سالته به وبتسمها صحيحات
ان وجه في ان وجها موخر صداقها وهو مائة الرابعة والعشرون قال

خالع

مخطوطات

خالع بنتي على مؤجل صداقها على دين لهم في ذمتي فاجابه الزوج وطلقها بذلك و
الذي افتى به الولي بحثا انها ان يقع رجعيا لان هذا هو فضي تمسك الاب بعبارة
بنته والدين لهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج الطلاق عليه بل على الزوجة
جاء ذكر وهم تحصل وانما يجب مهر المثل لكن المتبع مبلوم ومجهول لتقدر اجابه
هنا على الزوجة لعدم سؤالها وعلى الاب لانه لم يسأل بما لا يجهول منه عند نفسه
وانما سأل بما لم يعلم لجهله المتبع به ومع الظن فهل يمكن ان يقال يقع هنا
بائنا بالدراهم ويلزمه بدل ما يقابل منهم الصداق اخذا من المنقول فيما اذا
خالع بصحيح وفاسد معلوم جاهلا فساده من مهر المثل انتهى ملخصا وفيه نظر
في الصحيح فقط وجب ما يقابل الفاسد من مهر المثل انتهى ملخصا وفيه نظر
ظاهر والذي يتجه اخذا مما مر انه اذا وقع الخلع جوابا للاب بمنع تسمية
تطليقها بعد اتها عليك وبالدراهم بانت بالدراهم ومثل الصداق على الاب لظير
ما مر قريبا عن البلقيني وعين في الثانية على ما هنا عن مسئلة البلقيني الا
ان فيها زيادة ذكر المراهم وزيادته تاكيد في البينونة في المعنى السيوطي هنا
وكيفما كان ويتعين ذلك قول الولي نفسه فيمن سال زوج ابنته ان يطلقها
على جميع صداقها الخلع المذكور صحيح وليس له ما يمنع الصداق بل على نظيره
في ذمة الاب انتهى ما ارقته وتم اذا شاء الله سالمة وانا سال الله بجاه نبيه واصفيائه انه يعم المنع بجميع ما لا تشتهيه وان لا يجعل في شيء من اثاري بشيء مما تكرهه
وان يعافيني من كل فتنة ومحنة وان يجعل جميع سوابغ النعم والمنن مع دوام
رضاه فيها هنالك والحالة هذه انه اكرم كريم وارحم رحيم حسبي الله
لا اله الا هو [illegible] كلت وهو رب العظيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
وقول مولانا عفى الله عنه ورحمه اتبعت فيه اخر يوم الثلاثاء خامس المحرم الحرام
سنة خمس وستين ومائتين والف وفرغت منه انتهى يوم السبت تاسع المحرم الحرام فتقبل الله
منه وكريمه بمدة التخلف اربعة ايام والله اعلم تم الكتاب على يد الفقير يوسف
عبد الرحمن السنباطي وفي بلد الشافعي مذهب الفقيه اشرف الخرقة احمد البشبيشي
بكريا غرة شهر جمادى الاولى سنة ١٢٦٦ الف ومائتين ستة وستين ايام مجاورتي بيت الله الحرام
والله اعلم

Copyrighted Material
Cornell University